خاتمة

القصد والإنصاف في تجديد الوعي بالأوقاف

حبُّ حصيدِ ما سبق في هذا الكتاب هو: أن الخطوةَ الأولى على طريق تفعيل الدور الحضاري لنظام الوقف الإسلامي هي: تجديدُ الوعي به. وقد تبين من دروس التاريخ وعبره أن غياب الوعي بهذا النظام كان الخطوة السابقة مباشرة على تدهوره إلى حد الاندثار في بعض البلدان الإسلامية.

وتفرض عملية تجديد الوعي بنظام الوقف ودوره الحضاري متعدد الأبعاد القيامَ بكثيرٍ من الجهود الثقافية والتشريعية والإدارية والاستثمارية والمجتمعية والإعلامية. فعلى المستوى التشريعي، يتعين إدخالُ تعديل في جميع دساتير البلدان الإسلامية ينص على حماية الوقف والتشجيع عليه وربطه بمؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم يتعينُ تعديلُ قوانين الوقف والجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية في ضوء هذا النص.

وعلى المستوى الثقافي ثمة حاجةٌ ماسة لكثير من البرامج المتخصصة في تنوير الرأي العام بسنة الوقف وبدوره في تحقيق مقاصد كثيرة منها وفي مقدمتها: محاربة الفقر، وتعزيز السلم الأهلي، ودعم الحرية، وتوسيع نطاق المشاركة في المجال العام، والإسهام في الحراك الاجتماعي، وتحقيق التوازن بين المجتمع والدولة. أما على المستوى الإداري فأغلبُ مؤسسات الأوقاف الرسمية والأهلية تحتاج إلى إعادة هيكلة شاملة وبرامج تدريبية متقدمة؛ بحيث تصبح في مصاف أكثر المؤسسات الإدارية تطورًا وكفاءة في

الأداء، وتصبح أيضًا مقصدًا مرغوبًا للكفاءات الطموحة والمبدعة في مجال الإدارة والاستثمار والتسويق والمحاسبة وغير ذلك من التخصصات؛ عوضًا عن الحالة التي آلت إليها تلك المؤسسات منذ عقود طويلة وأمست بسببها بيئة طاردة لكل الكفاءات، وموطنًا لمعاقبة المذنبين أو المقصرين من موظفي المؤسسات الحكومية الأخرى.

إن حالةَ التدهور التي يئنُ منها نظام الوقف في أغلبية البلدان الإسلامية تقتضي التعرفَ على أهم أسباب انخفاض كفاءته، وكيف يمكن علاجها، ومنها الآتي:

1ـ السببُ الأولُ: غيابُ ثقافة الوقف (الفقهية، والتاريخية، والمؤسسية، والاقتصادية) عن الجمهور العام، وانحصار المعرفة بهذه الثقافة حتى أضحت محصورة في فئة محدودة من المتخصصين في الدراسات الشرعية أو القانونية. وسيادة صورة مشوهة في الوعي العام عن نظام الوقف ومؤسساته وهيئاته.

ـ العلاجُ: تجديدُ الوعي بثقافة الوقف الصحيحة من خلال إدراج موضوعات هذه الثقافة في: المقررات الدراسية، وخاصة في مراحل التعليم قبل الجامعي والبرامج الثقافية بوسائل الإعلام، وخاصة المرئية والفنون والآداب، وخاصة الشعبية.

2ـ السببُ الثانيُ: حرمانُ الوقفِ من الحماية الدستورية بنص صريح. وجمود قوانين الوقف، والبطء في تعديلها، والتردد في إدخال اجتهادات جديدة عليها. فقوانين الوقف في أغلب البلدان العربية قديمة جدًّا، ومضى على بعضها أكثر من نصف قرن دون تعديل أو تبديل، رغم تغير الظروف الاجتماعية والسياسة والاقتصادية تغيرًا يكاد يكون جذريًّا. وبعض البلدان لا توجد بها قانون للوقف(كود)، وتخضع إدارته لاجتهادات المؤسسة أو الجهة المختصة.

ـ **العلاجُ**: النص الصريح بالدستور على حماية الملكية الوقفية باعتبارها نوعًا من الملكية له طبيعة مستقلة لا هي عامة ولا هي خاصة. وتجديدُ منظومة قوانين الوقف؛ إما بالتعديل الجزئي، أو التغيير الكامل ووضع قانون جديد، مع ضرورة الاجتهاد لاستيعاب المتغيرات الجديدة وأخذها في الحسبان.

3 - **السببُ الثالثُ**: ازدواجيةُ البيروقراطية الحكومية في مجال العمل الاجتماعي التضامني. فهناك في أغلب البلدان الإسلامية وزارة / أو هيئة حكومية مختصة بالأوقاف، وأحد ميادين عملها الأساسية هو التضامن الاجتماعي والنشاط الأهلي المبني على تبرعات ومبادرات الأهالي / المواطنين وأوقافهم، وهناك أيضًا وزارة / هيئة حكومية للشئون الاجتماعية، وأحد أهم اختصاصاتها هو العمل في الميدان نفسه(التضامن الاجتماعي)، وعلى ذات الأرضية المجتمعية نفسها التي تعمل عليها وزارة / هيئة الأوقاف. وتنتج هذه الازدواجية آثارًا سلبية كثيرة على مجمل العمل الأهلي / الطوعي، وخاصة في ظل ضعف التنسيق بين الوزارتين، ووجود حالة من الصراع المكتوم، أو المعلن بين المسئولين في كلا الجهتين. وتتجلى سلبيات هذه الازدواجية البيروقراطية في وجود انقسام حاد وضار بين مؤسسات مجتمع مدني تتبع وزارة الشئون الاجتماعية رسميًّا، وتبحث في كثير من الحالات عن تمويل أجنبي وأجندة عمل أجنبية؛ ومؤسسات مجتمع أهلي أصيل تمولها الأوقاف والتبرعات الأهلية، وهي تتبع رسميًّا وزارة الأوقاف.

ـ **العلاجُ**: ضرورةُ إعادة النظر في التنظيم البيروقراطي الحكومي المسئول عن "قطاع العمل الأهلي / الاجتماعي"؛ بحيث يتم توحيده تحت مسئولية جهة واحدة؛ بما يتطلبه ذلك من تعديلات قانونية، وإعادة هيكلة إدارية وتنظيمية.

4ـ **السببُ الرابعُ**: ضعفُ مستوى الأداء في القطاع الرسمي / الحكومي

للأوقاف؛ نظرًا لغياب الكوادر الوظيفية المؤهلة للعمل في هذا القطاع. وفي الحالاتِ المحدودة التي تتوافر فيها كوادر مؤهلة أكاديميًّا مثلًا تغيب البرامج التكوينية والتدريبية لهؤلاء، ويتركون لاجتهاداتهم الذاتية، أو يتوارثون خبرات زملائهم السابقين رغم قدمها، وبما فيها من أخطاء متراكمة أيضًا. ولا يوجد "وصف وظيفي" خاص بكوادر قطاع الأوقاف، وإنما يطبق عليهم ما يطبق على أي موظف آخر يجري تعيينه في قطاعات البيروقراطية الحكومية الأخرى.

ـ **العلاجُ**: وضعُ وصفٍ وظيفي خاص للكوادر التي يجري تعيينها في قطاع الأوقاف؛ بحيث يستوعب هذا الوصفُ متطلبات العمل في هذا القطاع والمعرفة بخصوصياته. ويضاف لذلك ضرورة العناية بتدريب هذه الكوادرِ وإعادة تأهيلها بين الحين والآخر لاستيعاب الجديد في فنون الإدارة والقيادة والتنفيذ في هذا القطاع.

obeikandl.com